مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت

الوساطة القطرية في النزاعات الإقليمية والدولية: دراسة في استراتيجية السياسة الخارجية القطرية بين أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية التأثيرية

أ.آلاء عبدالله روح الدين
باحث علوم سياسيّة
قسم إعداد الدراسات المستقبليّة والاستراتيجيّة

التقرير الاستراتيجي
العدد (٤٧)

الكويت- ٢٠٢٥م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

الوساطة القطرية في النزاعات الإقليمية والدولية:
دراسة في استراتيجية السياسة الخارجية القطرية بين أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية التأثيرية

إعداد
أ.آلاء عبدالله روح الدين
باحث علوم سياسيّة
قسم إعداد الدراسات المستقبليّة والاستراتيجيّة

التقرير الاستراتيجي
العدد (٤٧)

الكويت ـ ٢٠٢٥م

نبذة عن المركز

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عبدالله جواد علي سلطان
نائب مدير الجامعة للأبحاث (رئيس مجلس إدارة المركز)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. عبدالله عقله الهاشم
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة الكويت

أ. د. سامي عبدالله الدريعي
قسم القانون الخاص ـ كلية الحقوق
جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

د. أماني خالد بورسلي
قسم التمويل والمنشأت المالية ـ كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيات
مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ
المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر
الدبلوماسي الكويتي ـ دولة الكويت

أعضاء الهيئة العلمية لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

الأستاذ الدكتور / فايز منشر الظفيري
أستاذ المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية.

الأستاذ الدكتور / عبدالله محمد الهاجري
أستاذ التاريخ ـ كلية الآداب.

الأستاذ الدكتور / عبيد سرور العتيبي
أستاذ الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية.

الأستاذ الدكتور / يوسف ذياب الصقر
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

الأستاذ الدكتورة / هند باتل المعصب
أستاذ الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ كلية العلوم الاجتماعية.

الأستاذ الدكتور / هشام جاد الرب
أستاذ علم النفس ـ كلية العلوم الاجتماعية.

الدكتور / عباس علي المجرن
أستاذ الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية.

الأستاذ الدكتور / سليمان بن عبدالله العقيل
أستاذ علم الاجتماع ـ جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية.

الأستاذ الدكتور / محمد موسى محمد بن هويدن
أستاذ العلوم السياسية ـ قسم الحكومة والمجتمع
جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الأستاذ الدكتور / سيف بن ناصر المعمري
أستاذ مناهج الدراسات الاجتماعية ورئيس قسم المناهج والتدريس
كلية التربية ـ جامعة السلطان قابوس.

الدكتور / عبدالله عبدالرحمن يتيم
زميل وباحث أول ـ إدارة الدراسات التاريخية
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

الدكتور / خالد جمال محمد الجابر
مدير مركز مينا للأبحاث وأستاذ مساعد في الاتصال الدولي
في برنامج دراسات الخليج ـ جامعة قطر وأستاذ زائر في جامعة
نورث وسترن الأمريكية.

الدكتور/ سامر رضوان عبدالفتاح أبو رمان
أستاذ باحث زائر ـ كلية السياسة ـ جامعة برنستون ـ الولايات
المتحدة الأمريكية.

الدكتورة/ وفاء عدنان العرادي
قسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أعضاء الهيئة الاستشارية لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

سعادة السفير / عبدالله يعقوب بشارة
الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأستاذ الدكتور / عبدالله يوسف الغنيم
رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية ـ ووزير التعليم العالي الأسبق.

الأستاذ الدكتور / محمد غانم الرميحي
أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت.
الأمين العام السابق للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الأستاذ الدكتور / سليمان إبراهيم العسكري
الأمين العام السابق للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الأستاذ الدكتور/ حسين أحمد الأنصاري
أستاذ دراسة المعلومات ومدير جامعة الكويت الأسبق.

الأستاذ الدكتور / سليمان علي الشطي
أستاذ اللغة العربية والأدب.

الأستاذ الدكتور / عبدالرضا علي أسيري
عضو مجلس إدارة الديوان الوطني لحقوق الإنسان. ورئيس اللجنة الدائمة للشكاوى والتظلمات.

الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن أحمد الأحمد
عميد كلية التربية الأسبق ـ جامعة الكويت.

الأستاذ الدكتور / عبدالله محمد الشيخ
عميد كلية التربية وعميد كلية الدراسات العليا الأسبق ـ جامعة الكويت.

د. بدر عثمان مال الله
المدير العام السابق للمعهد العربي للتخطيط ـ دولة الكويت .

الأستاذ الدكتور / إبراهيم بن عبدالعزيز البعيز
رئيس قسم الإعلام سابقاً ـ جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية.

الأستاذ الدكتور / سلطان بن محمد النعيمي
كاتب وأكاديمي إماراتي ـ متخصص في الشأن الإيراني
مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدكتور / محمد بن صقر السلمي
أستاذ الدراسات الإيرانية المشارك ـ جامعة أم القرى
مؤسس ورئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)
المملكة العربية السعودية.

الأستاذ الدكتور / ماجد بن عبدالعزيز التركي
رئيس مركز الإعلام والدراسات العربية ـ الروسية
المملكة العربية السعودية.

الأستاذ الدكتور / أحمد أويصال
أستاذ العلاقات الدولية وعلم الاجتماع في جامعة اسطنبول
مدير مركز يونس أمره الثقافي التركي ـ الدوحة ـ قطر.

الأستاذ الدكتور / عبدالله صالح باعبود
أستاذ كرسي دولة قطر لدراسات المنطقة الإسلامية في جامعة واسيدا ـ طوكيو ـ اليابان ـ وباحث رئيس غير مقيم في مركز مالكوم كير ـ كارنيجي ـ للشرق الأوسط.

الأستاذ الدكتور / عبدالله بن خميس الكندي
أستاذ الصحافة والنشر الإلكتروني ـ رئيس قسم الإعلام
جامعة السلطان قابوس.

الأستاذ الدكتور / باقر سلمان النجار
عميد كلية الآداب الأسبق ـ جامعة البحرين.

الدكتور / عيسى أمين
استشاري جراحة الكلى ورئيس جمعية تاريخ وآثار البحرين.

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)

الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٥٢٤ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **cgaps@ku.edu.kw**

Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني **www.gulf.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٥م

تمهيد:

شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ تسعينيات القرن الماضي تحوّلاً استراتيجياً نوعياً نقلها من هامش التفاعل الإقليمي إلى مركز الفعل الدبلوماسي في المنطقة. فقد انتهجت الدوحة سياسة خارجية تقوم على الوساطة والحوار وتغليب الحلول السلمية، مستندة إلى أدوات القوة الناعمة لتعويض محدودية مواردها الجغرافية والديمغرافية. ومع تعاظم التحديات الإقليمية وتزايد حدة الأزمات الدولية، برزت قطر كلاعب دبلوماسي فاعل يمتلك قدرة استثنائية على إدارة التوازنات وفتح قنوات التواصل بين الخصوم. وبهذا استطاعت أن تكرّس لنفسها نموذجاً مميزاً في إدارة العلاقات الدولية، يقوم على الحياد الإيجابي والبراغماتية السياسية والفاعلية الدبلوماسية المتزنة.

إدارة المركز

المحتويات	رقم الصفحة

- الملخص ١٥
- المقدمة ١٧

المحور الأول:

- قطر كفاعل محوري في المنطقة العربية كما تعكسه السياقات والدوافع الاستراتيجية ٢١

المحور الثاني:

- الدور القطري بين محورية التأثير الإقليمي وتعاظم الحضور الدولي.... ٣٥

المحور الثالث:

- دوافع وسياقات استراتيجية الوساطة في السياسة الخارجية القطرية... ٥٥
- الخاتمة ٦٠
- قائمة المراجع ٦٣
- الملخص باللغة الإنجليزية ٧١

الملخص:

يهدف هذا التقرير إلى إبراز الدور الذي اضطلعت به دولة قطر كفاعل دبلوماسي محوري في مجال الوساطة وتسوية النزاعات، مستندة إلى استراتيجية خارجية قائمة على توظيف أدوات القوة الناعمة لتعزيز مكانتها الإقليمية وترسيخ حضورها الدولي. وقد انطلقت الدوحة في هذا النهج من محيطها العربي، باعتباره المجال الأكثر تأثيراً عليها والأقرب إلى مصالحها الحيوية، فسعت إلى تثبيت موقعها من خلال الانخراط في إدارة الأزمات العربية البارزة مثل الأزمة اليمنية والأزمة اللبنانية وأزمة دارفور، إلى جانب لعب دور متقدم في القضية الفلسطينية التي شكلت أحد أبرز ميادين حضورها السياسي ورصيدها الشعبي. ومع ترسخ تجربتها في إدارة هذه الملفات الإقليمية، انتقلت قطر لتوسيع دائرة وساطتها نحو قضايا دولية أكثر تعقيداً، مثل الأزمة الأمريكية الأفغانية، والحرب الروسية الأوكرانية، وأزمة الكونغو الديمقراطية، مؤكدة بذلك قدرتها على التكيف مع توازنات إقليمية ودولية متغيرة.

لقد اعتمدت قطر في بناء دورها الدبلوماسي على أدوات القوة الناعمة التي شكلت مرتكزاً أساسياً في سياستها الخارجية، إذ لم تخرج من مقاربتها عن إطار الحياد الإيجابي والتمسك بمبدأ إشراك جميع أطراف النزاع على طاولة التفاوض. فهذا النهج لم يكن مجرد خيار تكتيكي، بل أحد الأسس

الجوهرية التي قامت عليها وساطتها، بما يضمن شمولية العملية التفاوضية ويعزز فرص الوصول إلى تسويات أكثر استدامة. ومن خلال هذه الأدوات الناعمة القائمة على الحوار، والحياد، والانفتاح، وبمنهجية ترتكز على مقاربة تتجاوز اعتبارات الحصيلة السياسية وحجم التأثير المباشر لمصالحها، اختارت الدوحة أن تمنح الأولوية لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة ضمن إطار تحكمه دوافع استراتيجية وسياقات دبلوماسية تراعي خصوصية كل أزمة وتشابكاتها المعقدة. وبهذا النهج تمكنت قطر من تثبيت حضورها كوسيط يتمتع بثقل سياسي ودبلوماسي، قادر على توسيع نطاق نفوذها وتعزيز موقع متقدم لها في المشهد الدولي، بما يعكس قدرتها على الجمع بين الفاعلية الإقليمية والحضور الدولي.

كلمات مفتاحية: الوساطة القطرية، استراتيجية الدبلوماسية القطرية، القوة المتداخلة.

المقدمة

منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في ٢٧ يونيو عام ١٩٩٥، شرعت السياسة الخارجية القطرية في مرحلة إعادة تموضع استراتيجي شاملة، ارتكزت على رؤية دبلوماسية طموحة تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة كلاعب مؤثر في معادلات توازن القوى، وكوسيط محوري في إدارة التسويات ضمن أكثر الأزمات السياسية تعقيداً، وقد منحها ذلك قدرة فريدة على استثمار أدوات القوة الناعمة كواجهة بارزة لسياستها الخارجية، على الرغم من امتلاكها لمعايير القوة الصلبة، لتثبيت حضورها السياسي والدبلوماسي. وبذلك تجاوزت قطر حدود التفاعل التقليدي مع محيطها السياسي، متجهة نحو بناء شبكة واسعة من التحالفات والعلاقات الاستراتيجية، ما منحها هامشاً أكبر من الاستقلالية والفاعلية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي إطار سياستها نحو تسوية النزاعات، اختارت قطر شق مسار وساطة متعددة الأبعاد تجمع بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الإنسانية، فالأولى تعنى بتسوية النزاعات عبر التفاوض ولغة الحوار وترسيخ أسس السلم والاستقرار، بينما ترتكز الثانية على تخفيف المعاناة الإنسانية ومعالجة

تداعيات النزاع على المدنيين. ومن خلال الجمع بين هذين البعدين، اتخذت الوساطة القطرية أداة رئيسية لإدارة النزاعات وبناء الجسور بين الأطراف المتنازعة. ما أهلها لتصبح منصة إقليمية ودولية للحوار وحل الأزمات، وقد تجلى دورها بشكل واضح في القضايا الإقليمية ذات الأبعاد العربية والسياسية المعقدة، لا سيما القضية الفلسطينية، إلى جانب عدد من الأزمات والملفات الإقليمية الأخرى.

وقد ارتبطت مرحلة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بوضع الأسس الأولى لإعادة تموضع السياسة الخارجية القطرية وصياغة نهجها الدبلوماسي القائم على الوساطة والانفتاح وبناء الجسور مع مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين. غير أن هذا النهج شهد في عهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي تولى الحكم في ٢٥ يونيو ٢٠١٣، نقلة نوعية اتسمت بقدر أكبر من الفاعلية والانخراط المباشر في القضايا الشائكة، حيث تمسكت الدوحة بسياسة خارجية مستقلة وذات حضور قوي، مكنتها من تكريس موقعها كمنصة تفاوضية محورية في عدد من الملفات الإقليمية، فضلاً عن توسيع مجال تحركها ليشمل أزمات دولية متعددة الأبعاد. وقد برز هذا الدور بوضوح في إدارتها لملفات بالغة الحساسية مثل: الأزمة الأفغانية والأزمة الروسية الأوكرانية، بما رسخ مكانة قطر كوسيط يتمتع بثقل سياسي ودبلوماسي يتجاوز حدودها الجغرافية إلى فضاءات أوسع على الساحة العالمية.

وما يميز التجربة القطرية في الوساطة أنها لم تختزل في الأزمات التي تحظى بقدر واسع من التغطية الإعلامية أو التي تتصدر أجندة التفاعلات

الإقليمية، بل امتد نطاقها ليشمل نزاعات هامشية التأثير أو بعيدة عن دائرة الاهتمام الشعبي والسياسي في المنطقة، كما في حالة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدد من النزاعات في المحيط الأفريقي. هذا الانخراط لم يكن استثماراً لحسابات أيديولوجية أو سعياً وراء أجندات توسعية، بقدر ما كان تعبيراً عن تبني مشروع وساطة قائم على مقاربة حقيقية تسعى إلى تجسيد الأهداف السامية للسلام والاستقرار. ومن خلال هذا النهج برزت الدوحة كوسيط يعتمد أدوات دبلوماسية ذات مصداقية عالية، وينظر إلى وساطتها باعتبارها ممارسة أصيلة تتجاوز الحسابات الضيقة لتكرس دوراً فاعلاً يتسم بالاستقلالية والاتزان. كما ارتبطت مقاربة الوساطة القطرية بأبعاد القوة الناعمة، وفي مقدمتها البعد الإعلامي، حيث لعب الإعلام القطري وخاصة شبكة الجزيرة دوراً محورياً في إبراز الأزمات وتسليط الضوء على تعقيداتها الإنسانية والسياسية. ولم يكن الخطاب الإعلامي القطري مجرد أداة للترويج لدور الدوحة، بل تبنى القضايا نفسها بوصفها محوراً رئيسياً للرأي العام، مقدماً سرديات تعكس أبعاد النزاع ومعاناة المدنيين أكثر، مما يركز على إبراز الوسيط. وبهذا المزج بين الوساطة الدبلوماسية والدور الإعلامي النافذ، استطاعت قطر أن تمنح وساطتها عمقاً إضافياً يرسخ مصداقيتها ويعزز من قدرتها على تشكيل بيئة تفاوضية أكثر استجابة للتسويات.

المحور الأول:

قطر كفاعل محوري في المنطقة العربية كما تعكسه السياقات والدوافع الاستراتيجية

استطاعت قطر فرض نفسها كفاعل محوري في تسوية النزاعات العربية، من خلال تبنيها نهجاً دبلوماسياً نشطاً، وظفت فيه أدوات القوة الناعمة بفاعلية، حيث اتسمت سياستها الخارجية بانخراط فاعل في جهود الوساطة حيال عدد من الملفات السياسية والقضايا العربية المعقدة، مرتكزة على معالجة الأزمات وتعزيز الاستقرار عبر آليات الحوار الدبلوماسي والتفاوض، بما يحد من تفاقم التوترات داخل النظام الإقليمي العربي، وقد أصبح هذا التوجه ركيزة مركزية ضمن الاستراتيجية الخارجية القطرية.

جهود الوساطة القطرية في الأزمة اليمنية

حيث بدأت ملامح الاستراتيجية القطر القائمة على أداء دور الوسيط تتبلور بشكل واضح في يونيو ٢٠٠٦، مع إعلان القيادة القطرية برئاسة الشيخ حمد بن

خليفة آل ثاني رغبتها في التوسط لحل الأزمة اليمنية، فقد شهدت محافظة صعدة آنذاك مواجهات عنيفة بين الحكومة اليمنية بقيادة علي عبدالله صالح من جهة، وجماعة الحوثي بقيادة حسين الحوثي من جهة أخرى. وقد أخذ الصراع منحى تصاعدياً مهد لتحوله إلى حرب أهلية شاملة، ما جعل المبادرة القطرية تحظى بقبول من طرفي النزاع، باعتبارها مدخلاً ممكناً للتهدئة والتسوية[1].

وفي هذا الإطار، جرى تبادل الوفود بين الجانب القطري وأطراف الصراع، في مسعى لتقريب وجهات النظر وتيسير الوصول إلى تسوية سياسية شاملة، وقد توجت هذه الجهود باتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين في عام ٢٠٠٧، غير أن طرفي الصراع لم يلتزما بمضامين الاتفاق، ما أدى إلى انهياره بعد أشهر قليلة من توقيعه. في ضوء تعثر الاتفاق الأول، عادت الدوحة لتطرح مبادرة وساطة مجددة، تمخضت عنها مفاوضات جديدة أفضت إلى توقيع اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨. وقد تضمن الاتفاق مجموعة من البنود، كان من أبرزها تعهد قطر بتقديم دعم مالي قدره ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار محافظة صعدة، التي تضررت بنحو كبير جراء المواجهات المسلحة بين الطرفين. إلا أن الطرفين لم يلتزما بتنفيذ ما نصت عليه بنود الاتفاق مجدداً، حيث ساد التعنت والتصلب في المواقف بينهما، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى فشل جهود الوساطة، وإعلان قطر تخليها عن التزاماتها وتعهداتها المتعلقة بالاتفاق[2].

١- برق. الوساطة القطرية المنطلقات والإنجازات. تم الاسترجاع في تاريخ ٣ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://barq-rs.com/wp-content/uploads/2015/12/
الوساطة-القطرية-المنطلقات-والإنجازات-١-١-١.pdf

٢- المرجع نفسه.

قطر كوسيط محوري في تسوية الأزمة اللبنانية

استكمالاً للدور العربي المتصاعد الذي تبنته الاستراتيجية القطرية في سياستها الخارجية، أدت الدوحة دوراً محورياً في الجهود الرامية إلى وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال صيف ٢٠٠٦، والذي استمر قرابة شهر. وقد تمثلت أهمية هذا الدور في فاعلية التحرك الدبلوماسي القطري داخل أروقة مجلس الأمن، حيث ساهمت الدوحة في الدفع باتجاه اعتماد القرار ١٧٠١، الذي نص على وقف فوري لإطلاق النار، ولم تقتصر الجهود القطرية على الوساطة الدبلوماسية الرامية إلى وقف إطلاق النار، بل واصلت الدوحة انخراطها الفاعل في دعم الاستقرار في لبنان، فقد استطاعت من خلال أدواتها الاستراتيجية ومكانتها السياسية، كسر الحصار الجوي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على مطار بيروت، والذي استمر قرابة الشهرين، في خطوة جسدت حضوراً سياسياً فاعلاً وبعداً إنسانياً مؤثراً. أما على الصعيد الميداني، فقد عززت قطر حضورها ودورها الفاعل عبر مشاركتها في قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة، تأكيداً على التزامها العملي بدعم الأمن والاستقرار في لبنان، وتجسيداً لبعديها الدبلوماسي والإنساني في إدارة ما بعد الصراع[٣].

وامتداداً لهذا المسار، انتقل الدور القطري من الوساطة في سياق الحرب إلى الانخراط السياسي المباشر، حيث أدت الدوحة دور الوسيط السياسي في مرحلة ما بعد النزاع، لا سيما خلال الجهود الهادفة إلى إعادة تأهيل

٣ـ المرجع نفسه.

النظام السياسي اللبناني وتهيئة المناخ المناسب لعودة النخب السياسية إلى المشهد العام. وقد برزت قطر كطرف وسيط يحظى بقبول واسع من مختلف الأطراف السياسية المنخرطة في الأزمة اللبنانية، وهو ما مهد الطريق لمبادرتها في جمع الفرقاء على طاولة الحوار الوطني، حيث «دعت القيادة القطرية الأطراف اللبنانية إلى قمة تصالحية في الدوحة، وبالفعل تم ذلك ووقعت كل الأطراف على الاتفاقية في مايو ٢٠٠٨، والتي تقضي بتعيين ميشال سليمان رئيساً توافقياً للبلاد، وتشكيل حكومة ائتلاف وطني، بهذا الاتفاق وبعد جهود كبيرة خرج لبنان من عنق الزجاجة وبارك مجلس الأمن ذلك، كما أشاد بالجهود القطرية»[٤].

وبالفعل، دخل اتفاق الدوحة حيز التنفيذ، حيث تم انتخاب قائد الجيش اللبناني آنذاك، ميشال سليمان رئيساً للجمهورية من قبل مجلس النواب، في خطوة مثلت تتويجاً للجهود الدبلوماسية القطرية، وقد حظي سليمان بتأييد واسع من مختلف الكتل النيابية، إذ نال ١١٨ صوتاً من قوى المعارضة والموالاة على حد سواء، ما عكس مستوى الاستجابة السياسية الواسعة لمضامين الاتفاق.

وقد شهدت جلسة انتخاب رئيس الجمهورية حضور عدد من وزراء الخارجية العرب والدوليين، في مشهد عكس حجم الاهتمام الإقليمي والدولي بتطورات الساحة السياسية اللبنانية، وكان في طليعة الحاضرين أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس الوزراء القطري آنذاك،

٤ ـ المرجع نفسه.

الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بوصفهما الفاعلين والمحركين الأساسيين وراء نجاح اتفاق الدوحة، الذي مثل محطة حاسمة في مسار تفاوضي معقد أنهى أزمة سياسية حادة، تسببت في تدهور كبير في الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان، واستمرت لما يزيد عن ١٨ شهراً[٥].

لم يتوقف الدور القطري عند حدود التسوية السياسية، بل امتد ليعكس مقاربة شاملة تتجاوز إطار الوساطة التقليدية، إذ حرصت الدوحة على استكمال جهودها الدبلوماسية بحضور تنموي وإنساني ملموس. فقد أطلقت عقب اتفاق الدوحة مشروعاً واسع النطاق لإعادة إعمار المناطق المتضررة في جنوب لبنان جراء العدوان الإسرائيلي، شمل مدن وبلدات مثل بنت جبيل والخيام، وبلدتي عيناثا وعيتا الشعب. وتنوعت المشاريع بين ترميم البنية التحتية والمرافق الدينية من مساجد، وحسينيات، وكنائس، في خطوة عكست التزام قطر بدعم الاستقرار دون اعتبار للانتماءات الطائفية أو العقائدية.

حيث تجسدت تجربة الدوحة في تقديم المساعدات ضمن رؤية إنسانية وتنموية متوازنة، ويأتي هذا النهج في سياق حرصها على تحقيق استقرار مستدام لا يقتصر على التسوية السياسية اللحظية، بل يمتد ليشمل إعادة بناء المجتمعات وتعزيز تماسكها الداخلي، وذلك انطلاقاً من استراتيجية

٥ ـ الجزيرة. (٢٥ مايو ٢٠١٨). انتخاب سليمان رئيساً للبنان وسط حضور عربي ودولي كبير. تم الاسترجاع في تاريخ ٦ يوليو ٢٠٢٥ من:

https://www.aljazeera.net/news/2008/5/25

انتخاب-سليمان-رئيسا-للبنان-وسط-حضور

سياسية عروبية تُعلي من مبدأ التضامن مع الشعوب العربية في مواجهة أزماتها.

وإلى جانب ذلك، أولت قطر اهتماماً كبيراً بإعادة تأهيل آلاف الوحدات السكنية، حيث تم صرف التعويضات المالية المباشرة لأصحاب ما يزيد عن ٣٠٠٠ منزل من أصل نحو ٧٠٠٠ وحدة تضررت إثر العدوان الإسرائيلي. فضلاً عن ذلك، شمل الدعم القطري ترميم المدارس، والمستشفيات، والمرافق العامة، في ضوء منظور تنموي شامل لإحياء البنية التحتية والخدماتية في جنوب لبنان، فيما عرف لاحقاً بـ «مشروع إعادة إعمار جنوب لبنان»[٦].

وفي هذا السياق، قام أمير دولة قطر آنذاك، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة رسمية إلى لبنان في عام ٢٠١٠، شملت تفقده للمناطق الجنوبية التي تكفلت قطر بإعادة إعمارها ضمن مشروعها الإنساني والإنمائي. وقد حملت هذه الزيارة دلالات سياسية بالغة، وشكلت رسالة واضحة تعكس التزام قطر بدعم لبنان على المستويين السياسي والتنموي. وقد أكد الأمير خلال زيارته على أهمية الحفاظ على التوافق السياسي الداخلي، باعتباره شرطاً ضرورياً لضمان الاستقرار وتعزيز جهود التعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب[٧].

---

٦ ـ الجزيرة. (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦). قطر تعمر ٥٠٪ من جنوب لبنان وتستعد للمرحلة الثانية. تم الاسترجاع في تاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/news/2006/12/27
قطر-تعمر-٥٠-من-جنوب-لبنان-وتستعد-للمرحلة

٧ ـ الجزيرة. (٣١ يوليو ٢٠٢٥). أمير قطر يتفقد جنوب لبنان. تم الاسترجاع في تاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/news/2010/7/31/
أمير-قطر-يتفقد-جنوب-لبنان

الجهود الدبلوماسية القطرية في معالجة أزمة دارفور

فيما يتعلق بأزمة دارفور، فقد اندلع الصراع في الإقليم منذ عام ١٩٩٨، وتصاعدت حدته في عام ١٩٩٩ نتيجة الاشتباكات المتكررة بين القبائل العربية وقبائل المساليت ذات الأصول الأفريقية، ما أدى إلى موجات واسعة من التهجير القسري لسكان الإقليم باتجاه الدول المجاورة، وعلى رأسها تشاد. وقد شهد النزاع تطوراً متسارعاً بلغ ذروته في عام ٢٠٠٣، وهو العام الذي مثل نقطة تحول نوعي في مسار الأزمة، حيث اتخذ منحى دموياً تمثل في اتساع رقعة التهجير والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد أثار هذا الوضع ردود فعل واسعة من المجتمع الدولي، الذي طالب بوقف فوري لأعمال العنف، والدعوة إلى احتواء الأزمة ووضع حد للتدهور المتسارع في الأوضاع الإنسانية داخل الإقليم[٨].

وفي ظل تعاظم الأزمة الإنسانية وتزايد الضغوط الدولية المطالبة بإنهاء الصراع، بدأت ملامح الدور القطري تبرز بوضوح في أواخر عام ٢٠٠٨، من خلال جهود دبلوماسية مكثفة سعت إلى التوفيق بين الفرقاء السودانيين في إقليم دارفور. وقد بادرت الدوحة إلى تبني مسار وساطة سياسية شاملة، ارتكزت على استراتيجية توافقية تهدف إلى وضع حد للصراع الدموي، وتهيئة بيئة تفاوضية تقود إلى تسوية سياسية عادلة ومتوازنة، وقد حظي هذا الدور القطري بقبول واسع لم يقتصر على الأطراف السودانية المنخرطة في النزاع، بل

٨ ـ هيومن رايتس ووتش. (مايو ٢٠٠٤). دارفور المدمرة تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميلشيا في غرب السودان. تم الاسترجاع في تاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2004/sudan0504/index.htm

امتد ليشمل أطرافاً إقليمية ودولية، أسهم دعمها في تهيئة مناخ ملائم للتهدئة وإنهاء الصراع. ويعود هذا القبول إلى ما تمتعت به قطر من سمعة دبلوماسية محايدة ومكانة موثوقة، كونها دولة لا ترتبط بأجندات خفية أو مصالح مباشرة في الساحة السودانية، ما مكنها من أخذ موقع محوري في مسار الحل[٩].

حيث «انطلقت المفاوضات التي رعتها قطر وقادتها بـ اتفاق حسن النوايا بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بتاريخ ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٩، وتلا ذلك، الاتفاق الإطاري بين الطرفين في ٢٣ فبراير ٢٠١٠. وفي ١٨ مارس/ آذار ٢٠١٠، وقعت الحكومة وحركة العدل والمساواة اتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق الإطاري الثاني»[١٠].

ورغم ما حظيت به الوساطة القطرية من قبول إقليمي ودولي واسع، فإنها واجهت تحديات جسيمة تمثلت أساساً في تباين مواقف الحركات الدارفورية وترددها في الدخول ضمن مسار تفاوضي موحد. غير أن الدبلوماسية القطرية بما امتلكته من أدوات مرنة ونهج توافقي، تمكنت من تجاوز تلك العقبات، ودفع مسار الوساطة إلى الأمام، ما أفضى إلى توقيع اتفاق سلام في يوليو ٢٠١١ بين الحكومة السودانية ممثلة في غازي صلاح الدين، نائب الرئيس السوداني آنذاك، وحركة التحرير والعدالة برئاسة التيجاني سيسي. وقد شكل هذا الاتفاق محطة مفصلية باتجاه فتح صفحة

٩ ـ سعد الدين. أسامة. (٢٠١٦). سلام دارفور.. ٨ سنوات من المساعي القطرية لإنهاء الحرب. تم الاسترجاع في تاريخ ١٣ يوليو ٢٠٢٥ من:

https://www.alaraby.co.uk/%22

سلام-دارفور٪٢٢-٨-سنوات-من-المساعي-القطرية-لإنهاء-الحرب

١٠ ـ المرجع نفسه.

جديدة في تاريخ إقليم دارفور، عنوانها التهدئة السياسية والسعي نحو استقرار أمني وتنموي مستدام[١١].

امتداداً لهذه الجهود التي لا تقف عند حدود التسوية السياسية، بل تمتد لتشمل معالجة الأسباب الهيكلية للصراع وتعزيز الاستقرار طويل الأمد، واصلت الدوحة انخراطها الفاعل في مرحلة ما بعد الاتفاق، حيث حرصت على ترجمة التزاماتها إلى خطوات عملية من خلال دور نشط في مسار إعادة الإعمار والتنمية، عبر سلسلة اجتماعات مكثفة عقدت بين الخرطوم والدوحة، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء القطري أحمد بن عبدالله آل محمود. وقد تعهدت قطر في هذا الإطار بدعم إعادة إعمار إقليم دارفور عبر إطلاق حزمة مشاريع تنموية شاملة، استهدفت إصلاح البنية التحتية المتدهورة، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء، التي كانت قد عانت من انهيار واسع نتيجة سنوات الحرب الطويلة.

وفي هذا السياق، استضافت الدوحة في إبريل ٢٠١٣ «مؤتمر المانحين لإعادة إعمار دارفور»، بمشاركة وفود رسمية تمثل نحو ٣٦ دولة، فضلاً عن حضور منظمات دولية وهيئات تابعة للأمم المتحدة، وقد تمكن المؤتمر من تحصيل دعم مالي قدر بنحو ٣.٥ مليارات دولار، في حين تعهدت دولة قطر منفردة بتقديم ٥٠٠ مليون دولار، بما يعكس التزامها الجاد بدعم مسار السلام وتعزيز التنمية المستدامة في الإقليم[١٢].

١١ ـ المرجع نفسه.
١٢ ـ المرجع نفسه.

الوساطة القطرية الاستراتيجية في مسارات القضية الفلسطينية

في إطار اتساع الدور الدبلوماسي القطري على الساحة الإقليمية، برزت القضية الفلسطينية كساحة محورية لتجلي هذا الدور. فقد لعبت الدوحة دوراً محورياً في دعم الجهود السياسية والإنسانية، لا سيما خلال عدوان إسرائيل على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨، حيث لجأت قوات الاحتلال إلى سياسات الحصار والتجويع الممنهجة بحق سكان القطاع. وفي ظل غياب موقف عربي موحد وضعف الاستجابة الرسمية، بادرت قطر بالدعوة إلى انعقاد قمة عربية طارئة في الدوحة، سعياً لإعادة توحيد الصف العربي وفرض نهج سياسي متوازن لمواجهة تداعيات العدوان. وقد لاقت الدعوة استجابة فعلية، حيث انعقدت القمة في يناير ٢٠٠٩، وقد صدر عن القمة سلسلة من المطالب الحازمة، تصدرتها الدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي ورفع الحصار الجائر المفروض على سكان غزة، بما يعيد الاعتبار للحقوق الإنسانية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، كما وضع البيان المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والسياسية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، مؤكداً على ضرورة تكاتف الجهود العربية والدولية لدعم مسار السلام وإيجاد حل مستدام للقضية الفلسطينية. كما جسدت هذه المبادرة قدرة الدوحة على الجمع بين الوساطة السياسية والضغط الدبلوماسي الفاعل في لحظة حاسمة من الأزمة[١٣].

١٣ ـ عبدالواحد، أثير. (٢٠١٠). دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية. بغداد: مجلة دراسات دولية. (٤٣): ١٢٥-١٢٦. تم الاسترجاع في تاريخ ١٦ يوليو ٢٠٢٥ من: https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/181/151

وفي ذروة تجدد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، برزت قطر كفاعل دبلوماسي محوري خلال عملية «طوفان الأقصى» التي اندلعت في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وقد أكدت الدوحة من جديد مكانتها كوسيط رئيسي مستندة إلى شبكة علاقات متينة مع حركة حماس، التي تمثل الطرف السياسي المسيطر على قطاع غزة، حيث تعززت هذه العلاقة بعد استضافة قطر لقيادات الحركة في عام ٢٠١٢، في الوقت ذاته منح هذا الموقع التفاوضي الدوحة هامشاً واسعاً للتحرك الدبلوماسي الفاعل، وسط انسداد قنوات الاتصال التقليدية وتصاعد الأزمة الإنسانية.

إضافة إلى ذلك، شكلت مكانة قطر كأكبر مانح دولي لقطاع غزة عاملاً استراتيجياً أكسبها دوراً محورياً في معادلة الوساطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع. ومع مرور نحو شهر على اندلاع حرب أكتوبر ٢٠٢٣ وتصاعد وتيرة الصراع، راهنت الدوحة على أدواتها الدبلوماسية وقدرتها السياسية لأداء دور الوسيط الرئيسي والمقبول من جميع الأطراف المعنية، حيث برز هذا الدور رغم التباينات الجوهرية التي فصلتها عن بعض القوى الإقليمية والدولية، خاصةً الإدارة الأمريكية، فيما يخص إدارة الملف الفلسطيني وقطاع غزة.

ورغم هذه التباينات، تمكنت قطر من ترسيخ موقعها كوسيط مؤثر في مسار معركة طوفان الأقصى، إذ جاء هذا التأثير نتيجة مزيج من الدينامية الدبلوماسية والدور الإعلامي الاستراتيجي. فقد شكل الإعلام القطري وعلى رأسه قناة الجزيرة، منصة رئيسية لنقل الرواية الفلسطينية إلى الرأي العام العربي والدولي، ومع اندلاع معركة طوفان الأقصى اكتسب هذا

الدور الإعلامي زخماً إضافياً، ساهم في تحفيز التفاعل الشعبي ورفع الضغوط السياسية على الأطراف الدولية لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة، بما يعزز من فعالية الوساطة القطرية وقدرتها على إدارة الأزمة.

تجلى الموقف القطري منذ الأيام الأولى للأحداث عبر إصدار دعوات صريحة للتهدئة ووقف التصعيد، وهو ما أكدت عليه وزارة الخارجية القطرية في بيان رسمي، شددت فيه على ضرورة تفادي الانزلاق نحو دائرة أوسع من العنف. وفي الوقت ذاته، حمّلت الدوحة الكيان الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع في السابع من أكتوبر، معتبرة أن هذه التطورات جاءت نتيجة مباشرة للانتهاكات الممنهجة والسياسات القمعية القائمة بحق الشعب الفلسطيني[١٤].

ويأتي هذا الموقف انسجاماً مع الثوابت الاستراتيجية للسياسة الخارجية القطرية، التي جعلت من الوساطة الدبلوماسية والحوار أدوات مركزية لتحقيق السلام وتسوية النزاعات. انطلاقاً من هذا النهج، بادرت الدوحة بسرعة وبصورة مباشرة إلى الانخراط في ملف عملية طوفان الأقصى، مدركةً أن تصاعد الأحداث على الأرض قد يفضي إلى توسيع نطاق الأزمة واستدعاء تدخلات خارجية إضافية، بما يهدد استقرار المشهد السياسي الإقليمي ويزيد من تعقيداته.

ومن هذا المنطلق، عملت الوساطة القطرية على خلق مسارات تفاوضية مفتوحة، تجمع بين إدارة الأزمة الراهنة والتحضير لمعالجة جذور النزاع

١٤ ـ عزم، أحمد. (٢٠٢٤). قطر وتداعيات حرب ما بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترجاع في تاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٥ من: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655085

بطريقة استراتيجية مدروسة[١٥]. وعليه، «بدأت الدوحة، بعد ساعات فقط من حدوث عملية طوفان الأقصى، التوسط في ملف تبادل الأسرى، وخصوصاً إطلاق سراح أسيرات إسرائيليات مدنيات، وأسرى يحملون جنسيات أجنبية، منها الأمريكية، وقالت مصادر في حركة حماس للإعلام، في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، إن هذه الوساطة جاءت بدعم أمريكي»[١٦].

وقد تركزت جهود الوساطة القطرية على تحقيق خطوات محورية أفضت إلى إنجازات ملموسة في ملف تبادل الأسرى. فقد أسفرت هذه المساعي في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣، عن الإفراج عن أسيرتين تحملان الجنسية الأمريكية والإسرائيلية، واستمرت الجهود لتثمر في ٢٣ أكتوبر من العام ذاته، عن إطلاق سراح أسيرتين إسرائيليتين إضافيتين[١٧]، وصولًا إلى «الجهود في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣ في إقرار أول هدنة، والتي دامت أسبوعاً واحداً جرى خلالها إطلاق سراح ١٠٥ من الرهائن الإسرائيليين في قطاع غزة مقابل الإفراج عن ٢٤٠ أسيراً فلسطينياً من سجون الاحتلال الإسرائيلي»[١٨].

وفي مرحلة لاحقة، وبموجب وساطة مشتركة بين قطر وفرنسا، تم التوصل إلى توافق حول إدخال مساعدات إغاثية عاجلة إلى قطاع غزة،

١٥ ـ المرجع نفسه.

١٦ ـ المرجع نفسه.

١٧ ـ المرجع نفسه.

١٨ ـ مؤمن، محمود. (٢٠٢٤). الوساطة الإقليمية بين المقاومة وإسرائيل: الدور والفاعلية والدلالات (مصر وقطر). القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث. تم الاسترجاع في تاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٥ من: https://hadaracenter.com

/ الوساطة-الإقليمية-بين-المقاومة-وإسرا/

شملت أدوية ومستلزمات طبية ضرورية، في إطار ترتيب سياسي متوازن، وقد أتاح هذا التوافق أيضاً إيصال الأدوية إلى الأسرى الإسرائيليين المحتجزين داخل القطاع[١٩].

وقد تجلت أهمية هذا الدور القطري خلال عملية طوفان الأقصى في قدرتها على إدارة مسار الأزمة بكفاءة، وتكييف الأوضاع السياسية لتقليل حدتها وتوسيع آفاق الحلول الممكنة. وقد أسهم هذا الأداء في ترسيخ مكانة قطر كوسيط دبلوماسي محوري قادر على فتح قنوات للتفاهم والحلول الإنسانية والسياسية بين طرفين متنافرين جوهرياً ومتباينين فكرياً ومبدئياً، هما حركة حماس الفلسطينية والكيان الإسرائيلي. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الوساطة القطرية لم تكن مجرد تدخل مؤقت، بل نموذج متكامل للوساطة الفاعلة التي تجمع بين الدبلوماسية والحياد الاستراتيجي، والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث المعقدة فور نشوئها وفي لحظتها، مما يرسخ موقع قطر كعنصر استقرار أساسي في المنطقة.

١٩ ـ مرجع سابق.

المحور الثاني:

الدور القطري بين محورية التأثير الإقليمي وتعاظم الحضور الدولي

لم تقتصر الاستراتيجية الدبلوماسية القطرية على التعاطي مع القضايا والأزمات العربية فحسب، بل تبنت نهج الوساطة كخيار سياسي عابر للحدود الإقليمية، لتغدو فاعلاً محورياً في إدارة ملفات إقليمية ودولية على حد سواء. وقد انطلقت هذه الرؤية من إدراك عميق بأن الأزمات الدولية لا تنفصل عن محيطها العربي، وأن تداعياتها المباشرة وغير المباشرة تلقي بظلالها على أمن المنطقة واستقرارها. ومن هذا المنطلق، انخرطت الدوحة في مسارات تفاوضية متعددة، شملت نزاعات إقليمية داخلية وأخرى ذات امتداد دولي، اتسمت بسياقات معقدة تتطلب قنوات حوار مفتوحة وأدوات وساطة فعالة قادرة على تهيئة بيئة ملائمة للتسويات.

قطر وصياغة مسارات الحل في الأزمة الأمريكية الأفغانية.

شهد العالم عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تحولاً جذرياً في بنية النظام الدولي، حيث تصاعدت المواجهة المباشرة بين الولايات

المتحدة الأمريكية وأفغانستان، لتشكل تلك اللحظة نقطة فاصلة أعادت رسم أولويات الأجندة الدولية. فقد انطلقت مرحلة جديدة على المستويين الإقليمي والدولي تمحورت حول مكافحة الإرهاب، كإطار استراتيجي جامع لم يقتصر على البعد الأمني أو العسكري المباشر ضد التنظيمات المسلحة، بل تجاوزه ليحمل أهدافاً سياسية أعمق وأبعاداً أشمل. وهو ما انعكس في إعادة صياغة أدوات السياسة الدولية وأساليب عملها في المنطقة والعالم على حد سواء.

حيث انطلقت العمليات العسكرية رسمياً في ٧ أكتوبر من العام نفسه، مع إعلان تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، شرع في تنفيذ ضربات جوية وبرية مباشرة استهدفت مواقع تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وتزامن ذلك مع دعم سياسي وعسكري متكامل قدمه التحالف الدولي لقوات المعارضة الأفغانية، المعروفة بتحالف الشمال. شمل المساندة اللوجستية والتدريب العسكري. وأسفرت هذه الجهود عن تمكن المعارضة من السيطرة على العاصمة كابول، في حين انسحبت حركة طالبان نحو قندهار والمناطق الجبلية، مما أعاد ترتيب خريطة السيطرة الداخلية في البلاد[٢٠].

ونتيجة لهذه التطورات، شهدت البلاد تدهوراً متسارعاً في الأوضاع الأمنية، حيث شنت حركة طالبان هجمات مكثفة ومباشرة ضد القوات

٢٠ ـ البوعينين، راشد. سولانج، راجا. مرشد، عامر. دور الوساطة الدولية القطرية في إنهاء النزاع الأفغاني الأمريكي. اليمن: مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. (٤٤): ٣٤٣-٣٤٤. تم الاسترجاع في تاريخ ٢١ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://hesj.org/ojs/index.php/hesj/article/view/1292

الأمريكية والقوات الحكومية، ما أسفر عن خسائر بشرية جسيمة وتصاعد ملحوظ في مستويات العنف والاضطرابات عبر مختلف المناطق. وفي ضوء هذه المعطيات، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن إنهاء انخراطها العسكري المباشر في هذا الصراع الطويل أصبح الخيار الأكثر ملاءمة لمصالحها، لا سيما بعد سنوات من الاستنزاف والخسائر المتكررة على المستويات البشرية والمادية والسياسية. ومن هنا برزت الوساطة القطرية كخيار استراتيجي معتمد من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، باعتبارها قناة تفاوضية مقبولة لدى الطرفين. وعلى هذا الأساس، أوفدت الأمم المتحدة مبعوثها الخاص الأخضر الإبراهيمي إلى أفغانستان، حيث طلب بالتنسيق مع المنظمة استضافة المحادثات الأفغانية في الدوحة. وقد رحبت قطر بهذا الطلب، مؤكدة على أهمية مشاركة جميع الأطراف المعنية في هذه المفاوضات، بما في ذلك حركة طالبان، انسجاماً مع رؤية الدوحة التي تؤكد أن نجاح الوساطة المنهجية والمتكاملة يتطلب حضور جميع الأطراف ذات الصلة على طاولة الحوار، باعتبار أن شمولية المشاركة تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق تسوية سياسية ودبلوماسية فعالة ومستدامة[٢١].

غير أن الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة رفض إشراك حركة طالبان في الحوار، ما أدى إلى نقل المفاوضات إلى مدينة بون، حيث عقد المؤتمر، وتم توقيع اتفاقية بون للسلام عام ٢٠٠١. مع ذلك، لم تحقق

٢١ ـ المرجع نفسه، ص٣٤٥-٣٤٦.

أهداف المؤتمر كما تم الاتفاق عليها، وذلك وفق ما أشار إليه المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي في عام ٢٠٠٦، نتيجة استبعاد أحد أبرز الأطراف الفاعلة، وهي حركة طالبان.

وقد ساهم هذا الإقصاء في تعقيد المشهد السياسي بشكل أكبر، خاصة مع عودة حركة طالبان لاحقاً إلى الظهور مجدداً على الساحة الأفغانية[٢٢].

وفي عام ٢٠١٠، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة إلى فتح قنوات حوار مباشرة مع حركة طالبان، غير أن هذه المحاولات لم تسفر عن نتائج ملموسة، إذ واصلت الحركة تنفيذ عملياتها العسكرية ضد قوات التحالف الدولي والقوات الحكومية الأفغانية. وبفشل المسار المباشر، أعيد إدراج الملف ضمن إطار الوساطة القطرية، حيث شرعت الدوحة في تفعيل دورها كوسيط محوري، مستندة إلى مبدئها الاستراتيجي القائم على إشراك جميع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار الواحدة، مع الحفاظ على مسافة بين مختلف الأطراف، بما يعزز حياد الوساطة ويصون نزاهتها.

«ففي عام ٢٠١١ بدأت الدوحة باتصالات مع قيادة الحركة، لفتح مكتب سياسي لها في الدوحة، وتم لها ما أرادت فقد افتتحت الدوحة أول مكتب سياسي للحركة في الدوحة في عام ٢٠١٢، وهو الأول من نوعه بعد سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١. وبدأت مفاوضات بين ممثلين عن حركة طالبان، ومكتبها السياسي في الدوحة من جهة، ووفد الحكومة الأمريكية في عام ٢٠١٢، وواجهت الدوحة تحديات منها: عدم الثقة بين

٢٢ ـ المرجع نفسه، ٣٤٦.

طرفي النزاع الأمريكي والأفغاني، والصراع الداخلي في طالبان بين التيار السياسي، والتيار العسكري الرافض للمفاوضات»[٢٣]، وبناءً على ذلك، بادرت الدوحة بتفعيل أدواتها الدبلوماسية عبر إشراك مجموعة من الفاعلين الدوليين البارزين، ومن بينهم الأمم المتحدة، ووزارة الخارجية الألمانية والنرويجية، بما ساهم في تعزيز مصداقية وساطتها السياسية وتوسيع نطاق تأثيرها الدولي[٢٤].

وقد جاء تحرك الدوحة متسقاً مع رؤيتها الدبلوماسية ضمن إطار سياستها الخارجية، التي تهدف إلى معالجة التعقيدات المتشابكة لهذا الملف، والسعي نحو تحقيق تسوية متوازنة تلبي مصالح جميع الأطراف المعنية، مع إدراك الطابع الإقليمي والدولي المعقد للقضية. وجاء هذا الجهد بالتوازي مع توجه الولايات المتحدة لإنهاء انخراطها العسكري المباشر، لتتوج المساعي القطرية بالإعلان عن وقف إطلاق النار في يوليو ٢٠١٨، «وفي سبتمبر من عام ٢٠١٨، عين الرئيس الأمريكي ترامب (زلماي خليل زادا) مبعوث خاص للولايات المتحدة في أفغانستان، حيث عقد أول اجتماع علني له مع قيادات من حركة طالبان في الدوحة في أكتوبر ٢٠١٨، ورغم تلك المحاولات إلا أن المفاوضات استأنفت في الدوحة في أكتوبر من العام ٢٠١٨، واتفق الجانبان على أن تعقد جولة أخرى في كانون الأول من نفس العام»[٢٥].

٢٣ ـ المرجع نفسه، ٣٤٦-٣٤٧.
٢٤ ـ المرجع نفسه، ٣٤٧.
٢٥ ـ المرجع نفسه، ٣٤٧.

شكل قرار واشنطن نقل مسار المفاوضات إلى أبوظبي نقطة فاصلة في نهجها تجاه الأزمة الأفغانية، مستندة إلى التعهدات التي قدمتها كل من الرياض وأبوظبي وإسلام آباد بالقدرة على التأثير في حركة طالبان، ودفعتها نحو الدخول في حوار مباشر مع الحكومة الأفغانية. وقد حضرت الحركة فعلياً جلسات التفاوض، إلا أنها أبدت رفضاً قاطعاً للجلوس على طاولة الحوار مع الوفد الحكومي، الأمر الذي أبقى الانقسامات السياسية قائمة وعطل تقدم مسار الوساطة.

ومع تعثر مفاوضات أبوظبي وعجزها عن تحقيق أي تقدم ملموس، اضطرت الأطراف، وفي مقدمتها واشنطن وحركة طالبان، للعودة مجدداً إلى الدوحة لاستئناف المباحثات، لتبدأ بذلك مرحلة تفاوضية جديدة اتسمت بجدية أكبر وعمق ملحوظ في محاولة تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، لا سيما فيما يتعلق بالملف الحساس للوجود العسكري للقوات الأجنبية في أفغانستان. وقد انطلقت هذه الجولة رسمياً في ديسمبر ٢٠١٩، مؤكدةً مرة أخرى المكانة المحورية للدوحة كساحة تفاوضية أساسية لإدارة هذا الملف شديد التعقيد. وبعد سلسلة من الجولات التفاوضية المتعثرة بين الجانب الأمريكي وحركة طالبان، تمكن الطرفان في نهاية المطاف من التوصل إلى اتفاق تاريخي وقع في الدوحة بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، وقد اشتمل هذا الاتفاق على أربعة بنود رئيسية شكلت الأسس الجوهرية للتفاهم بين الجانبين، كان أبرزها:

أولاً: التزام حركة طالبان بعدم السماح لأي جهة أو تنظيم باستخدام الأراضي الأفغانية لشن أنشطة تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.

ثانياً: الاتفاق على وضع آلية تنفيذية واضحة وجداول زمنية محددة لانسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية.

ثالثاً: تحديد يوم ١٠ مارس ٢٠٢٠ موعداً رسمياً لانطلاق المفاوضات الأفغانية الداخلية، بمشاركة جميع الأطراف المحلية، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تؤسس لاستقرار دائم وتضع إطاراً وطنياً جامعاً لإدارة شؤون البلاد.

رابعاً: وضع آليات شاملة ومتكاملة لوقف إطلاق النار بشكل دائم، باعتبارها خطوة محورية لترسيخ الاستقرار ومنع تجدد المواجهات المسلحة[٢٦].

لقد تمكنت الدوحة من تحقيق نجاح بارز في وساطتها بملف أفغانستان، مستندة إلى مقاربة شاملة جمعت بين البعدين السياسي والاقتصادي. فمن الناحية السياسية، التزمت الدوحة بمبدأ الحياد الإيجابي، محافظة على مسافة متوازنة من جميع الأطراف المعنية، إدراكاً منها أن أي مسار تفاوضي لا يمكن أن يفضي إلى نتائج مستدامة إلا بمشاركة جميع الفرقاء السياسيين، وضمان عدم استبعاد أي طرف من العملية التفاوضية.

٢٦ ـ المرجع نفسه، ٣٤٨.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد سخرت الدوحة مواردها وقدراتها المالية لدعم مسار الوساطة وتعزيز بيئة التفاهم، انسجاماً مع استراتيجية سياستها الخارجية القائمة على توظيف أدوات التفاوض والوساطة لتحقيق الاستقرار. وفي هذا الإطار، أبرمت قطر اتفاقيات اقتصادية مع الجانب الأفغاني، ووفرت مساعدات مالية وإنسانية تجاوزت قيمتها ٢٥ مليون دولار، بهدف دعم الشعب الأفغاني وتخفيف الأعباء الناجمة عن النزاع، ويبرز من ذلك بوضوح التوجه القطري الذي يدمج الأدوات الاقتصادية في خدمة أهدافها السياسية والدبلوماسية، ما يعكس قوة مقاربتها الشاملة والمتكاملة[٢٧].

الأبعاد الدبلوماسية للوساطة القطرية في الصراع الروسي الأوكراني

اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، لتشكل واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً في المشهد الدولي المعاصر، نظراً لما انطوت عليه من تداعيات مباشرة على توازنات القوى في النظام الدولي، فقد اتسمت مساراتها بالتقلب بين المد والجزر سياسياً وميدانياً، وسط تصعيدات متلاحقة وسيناريوهات متغيرة. ومع امتداد تأثيراتها إلى مختلف الساحات الدولية، تحولت الحرب إلى أزمة عالمية مركبة، ذات أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية متشابكة، أعادت رسم أولويات العلاقات الدولية وفتحت الباب أمام تدخلات ووساطات متعددة المستويات.

٢٧ ـ المرجع نفسه، ٢٣٩-٣٥١.

وفي هذا السياق، قادت الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة بحلفائها الغربيين، جهود تقديم الدعم العسكري واللوجستي واسع النطاق لأوكرانيا، وذلك في إطار استراتيجية هدفت إلى احتواء تمدد النفوذ الروسي وإضعاف قدرته على فرض وقائع جديدة في المشهد الدولي. في المقابل، اختارت غالبية دول الشرق الأوسط تبني سياسة الحياد والحذر، انطلاقاً من اعتبارات ترتبط بمصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها المتوازنة مع طرفي الصراع، وهو ما دفعها إلى تجنب الانخراط المباشر في هذا النزاع بالغ التعقيد[٢٨].

على خلاف المواقف الإقليمية التي اتسمت بالحياد والحذر، اختارت قطر أن تسلك مساراً دبلوماسياً فاعلاً ومحدد المعالم في تعاطيها مع الأزمة الروسية الأوكرانية. فقد سخرت الدوحة أدواتها السياسية والدبلوماسية لتأكيد دورها كوسيط مسؤول يسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار، سواء عبر الانخراط في الجهود الإنسانية أو عبر الحفاظ على قنوات تواصل متوازنة مع كل من موسكو وكييف، وبذلك استطاعت قطر أن تبلور موقعها كفاعل محوري يتجاوز حدود الحسابات التقليدية، لتصبح جزءاً من المساعي الدولية الهادفة إلى احتواء تداعيات الأزمة وفتح آفاق الحلول الممكنة.

من خلال هذا التوجه الدبلوماسي، أكدت قطر فاعلية نهجها القائم على الوساطة والحوار بوصفه خياراً استراتيجياً لمعالجة الأزمات الدولية،

٢٨ ـ إبراهيم، حسام. (٢٠٢٣). الحرب الروسية- الأوكرانية عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية. أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ط١، ص١١. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://futureuae.com/media/RussiaBook1_2cde238f-e901-49f5-a101-6c6e97e95637.pdf

ومنذ اللحظات الأولى لتصاعد حدة النزاع، شددت قطر على ضرورة التزام طرفي الأزمة بالحوار البناء، واتباع المسارات الدبلوماسية كمدخل رئيس لحل الخلاف، مع التأكيد على مبدأ سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها ضمن الحدود المعترف بها دولياً[٢٩].

وعلى موازاة تحركها الدبلوماسي، تبنت قطر معالجة الأزمة من منظور إنساني، حيث بوأت نفسها دوراً فاعلاً من خلال تبنيها لملف «لم شمل الأسر» التي شتتها الحرب، مستثمرة أدواتها الدبلوماسية والسياسية لتحقيق نتائج ملموسة. وقد أسفرت جهودها عن إعادة تسع حالات نجاح متتالية في عملية لم شمل الأطفال الروس والأوكرانيين المتضررين من الحرب، وهو ما يعكس توجهاً دبلوماسياً قطرياً يتجاوز الحسابات السياسية الضيقة نحو مقاربة شاملة تدرج البعد الإنساني ضمن أدوات القوة الناعمة التي تنتهجها الدولة في استراتيجيتها الخارجية. ويأتي ذلك اتساقاً مع فلسفة السياسة الخارجية القطرية التي تجمع بين الدور السياسي الفاعل والمبادرات الإنسانية، الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

انعكاساً لهذا النهج، أكدت وزارة الخارجية القطرية، في إطار جهودها المستمرة لمعالجة التداعيات الإنسانية الناجمة عن الحرب، ولا سيما ملف لم شمل الأسر التي شتتها النزاع الروسي الأوكراني، على «أن الدفعة الجديدة شملت

٢٩ ـ الجزيرة. (٢٠٢٢). قطر تدعو للحوار لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/politics/2022/2/28/قطر-تبدي-قلقها-من-التصعيد-العسكري-في

١١ طفلا من أوكرانيا و٣ أطفال من روسيا، ليبلغ إجمالي عدد الأطفال الذين تم لم شملهم بعائلاتهم منذ بداية جهود الوساطة القطرية ١٠٠ طفل»[٣٠].

الوساطة القطرية في أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعيداً عن الأضواء الدولية

وبعد أن تجلى الدور القطري في أزمات دولية كبرى مثل أفغانستان والحرب الروسية الأوكرانية، اتجهت الدوحة إلى توسيع حضورها الدبلوماسي في مناطق أخرى من العالم، حيث بادرت إلى لعب دور الوساطة في النزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعيةً إلى تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع، في ظل توتر متصاعد يحمل أبعاداً إقليمية ودولية معقدة.

وعلى الرغم من أن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تحظَ بتغطية إعلامية واسعة ولا باهتمام سياسي دولي يوازي الأزمات الأخرى، فإن قطر اختارت التدخل الدبلوماسي في هذا الملف في إطار ما يمكن اعتباره إعادة تموضع دبلوماسي يعكس نهج سياستها الخارجية القائمة على الوساطة الاستباقية، ويجسد هذا التدخل سعي الدوحة إلى توسيع نطاق دورها كوسيط مستقل، بعيداً عن الاستقطابات السياسية الدولية التقليدية، كما هو الحال في الأزمات ذات الطابع الجيوسياسي.

---

٣٠ ـ وزارة الخارجية القطرية. (٢٠٢٥). قطر تعلن عن نجاح وساطتها في لم شمل دفعة جديدة من الأطفال الأوكرانيين والروس مع عائلاتهم. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٥ من: https://mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/ التفاصيل/ ١٤٤٧/ ٠١/ ٢٢/ قطر-تعلن-عن-نجاح-وساطتها-في-لم-شمل-دفعة-جديدة-من-الأطفال-الأوكرانيين-والروس-مع-عائلاتهم

وفقاً لما ذكر، تدخلت قطر في النزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو نزاع تمتد جذوره إلى تحولات سياسية وأمنية عميقة شهدتها البلاد منذ ستينيات القرن الماضي. فقد بدأت الأزمة فعلياً عام ١٩٦١، عقب الإطاحة برئيس الوزراء باتريس لومومبا وإعدامه، وهو الحدث الذي شكل نقطة تحول مفصلية في المسار السياسي للكونغو، وأرسى أسس حالة من عدم الاستقرار المزمنة التي مازالت تلقي بظلالها على الشعب والبلاد حتى الوقت الحاضر.

وفي أعقاب ذلك، اندلعت حركات التمرد بقيادة لوران كابيلا ضد نظام الرئيس موبوتو، الذي كان يتمتع بدعم مباشر من الولايات المتحدة وبلجيكا، الأمر الذي مكنه من التصدي لهذه المحاولات والانفراد بالحكم لفترة طويلة. ومع ذلك، لم تتوقف مساعي كابيلا لإسقاط نظام موبوتو، بل استمرت على شكل جولات متقطعة من التمرد وأحداث متكررة من عدم الاستقرار.

فيما بعد شهدت البلاد في عام ١٩٩٦، اندلاع شرارة الحرب الأهلية الأولى، وذلك إثر تمرد مسلح مدعوم من رواندا وأوغندا وأنغولا وبورندي، انتهى بالإطاحة بالرئيس موبوتو، وقد أعاد هذا التمرد لوران كابيلا إلى واجهة المشهد السياسي كقائد للمتمردين، وبفعل تدهور الأوضاع الداخلية وضعف الجيش، سقط نظام موبوتو في عام ١٩٩٧، وتسلم كابيلا السلطة. غير أن الأوضاع لم تلبث أن تهدأ سريعاً، إذ انفجرت مجدداً مع اندلاع الحرب الأهمية الثانية عام ١٩٩٨

نتيجة تصاعد الخلافات بين كابيلا وحلفائه، والتي انتهت باغتياله عام ٢٠٠١.

عقب اغتيال لوران كابيلا، تولى ابنه جوزيف كابيلا السلطة، حيث حاول احتواء حالة التمرد من خلال إطلاق مسار حوار سياسي هدف إلى إنهاء النزاع والتوصل إلى اتفاق يقضي بدمج مقاتلي حركات التمرد ضمن صفوف الجيش النظامي. غير أن هذا المسار لم ينجح في ترسيخ الاستقرار بصورة دائمة، إذ شهدت البلاد عام ٢٠١٢ بروز حركة تمرد جديدة عرفت باسم «إم ٢٣» التي شنت عمليات مسلحة ضد الحكومة المركزية، لتفتح بذلك جولة جديدة من الصراع. وقد تصاعدت أنشطة هذه الحركة وبلغت ذروتها في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤. وعليه، وصفت الحروب في جمهورية الكونغو بأنها واحدة من أكثر النزاعات دموية منذ الحرب العالمية الثانية، نظراً لحجم الخسائر البشرية واتساع التدخلات الإقليمية والدولية فيها[٣١].

وفي ظل تبادل الاتهامات المتبادلة بين أطراف النزاع، جاءت خطوة غير مسبوقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث استضاف أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في مارس ٢٠٢٥ قمة خاصة جمعت بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي، ورئيس رواندا بول كاغامي، في أول لقاء مباشر بين الطرفين منذ اندلاع الجولة الأخيرة من

٣١ـ الجزيرة. (٢٠٢٥). أزمة الكونغو الديمقراطية.. حروب أهلية متجددة وصراعات عابرة للحدود. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia
٢٠٢٥/ ٢/ ٢/ أزمة-الكونغو-الديمقراطية-حروب-أهلية

الصراع[٣٢]. وبينما كانت الحكومة المركزية في كينشاسا ترفض الجلوس إلى طاولة الحوار مع المتمردين قبل انسحابهم من المناطق المحتلة، تمكنت دولة قطر في إقناع الأطراف بضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات وجهاً لوجه. وقد استمر هذا الحوار بشكل دوري ومنظم على مدار عدة أشهر، مما أتاح للطرفين بناء الثقة تدريجياً واستكشاف السبل الممكنة لتسوية النزاع. وقد توجت هذه المساعي بالتوقيع على إعلان المبادئ في العاصمة الدوحة، والذي نص على وقف دائم لإطلاق النار، ممهداً الطريق أمام مسار شامل نحو السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ضوء الوساطة القطرية في هذا الملف، الذي شهد تغطية إعلامية شحيحة وحجب عن دوائر الاهتمام السياسي، لدرجة أن كثيراً من الشعوب لم تطلع على تفاصيله، برزت الدوحة كفاعل دبلوماسي محوري استطاع أن يكسر جدار الصمت المحيط بالأزمة. فبينما تجاهلت الساحة الإعلامية تطوراته وابتعدت عدسات السياسة الدولية عن تفاصيله، تحركت قطر بخطوات عملية وهادئة لتقريب الأطراف المتنازعة، وصياغة مسار تفاوضي أعاد النزاع إلى واجهة الحلول الممكنة، وقد أكسبها هذا الحضور رغم الضعف الإعلامي إشادات عربية وأفريقية ودولية، توجت ببيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، ثمن جهود الدوحة واعتبرها تحولاً نوعياً في مسار تسوية نزاع استعصى على الحل لسنوات طويلة[٣٣].

٣٢ـ الجزيرة. (٢٠٢٥). جهود قطر تنجح في دفع الكونغو وحركة إم ٢٣ لاتفاق سلام. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢٥ من:

https://www.aljazeera.net/news/ ٢٠٢٥/ ٧/ ٢١/ قبلتها-الأطراف-وأشاد-بها-المراقبون

٣٣ـ المرجع نفسه.

قطر كوسيط في المثلث الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الإيراني

في الثالث عشر من يونيو تفجر صراع عسكري مباشر غير مسبوق بين إيران والكيان الإسرائيلي، حين أطلقت تل أبيب عملية عسكرية واسعة حملت اسم «الأسد الصاعد»، وقد سخرت خلالها أكثر من ٢٠٠ مقاتلة جوية نفذت هجمات مكثفة استهدفت مواقع استراتيجية عميقة داخل الأراضي الإيرانية، شملت العاصمة طهران وغرب البلاد، مع تركيز خاص على المنشآت النووية والقواعد العسكرية. كما طالت الضربات قيادات بارزة في الحرس الثوري ومسؤولين في مراكز الأبحاث، في محاولة لإحداث اختراق استراتيجي يضعف البنية الدفاعية الإيرانية ويقوض قدراتها على الردع. وقد سوغت إسرائيل إطلاق عملية «الأسد الصاعد» باعتبارها خطوة وقائية تهدف إلى تحييد ما وصفته بالتهديدات الوجودية الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني. فقد رأت أن التطور المتسارع في قدرات طهران الصاروخية، ولا سيما في مجال الصواريخ البالستية القادرة على حمل رؤوس نووية، يشكل خطراً استراتيجياً مباشراً على أمنها القومي. هذا التطور بحسب التقديرات الإسرائيلية منح إيران القدرة النظرية على استهداف العمق الإسرائيلي خلال دقائق معدودة، وهو ما دفع تل أبيب إلى تبني خيار الضربة الاستباقية لتقويض عناصر الردع الإيرانية قبل أن تتحول إلى واقع عملي.

وفي المقابل اعتبرت طهران أن الهجوم الإسرائيلي يرقى إلى مستوى إعلان حرب وعدوان سافر يستهدف سيادتها وأمنها القومي، الأمر الذي

جعل الرد خياراً حتمياً لا مجال لتجاوزه. فلم تمضِ سوى ثماني عشرة ساعة حتى أعلنت إيران إطلاق عملية مضادة حملت اسم «الوعد الصادق ٣»، نفذت خلالها ضربات نوعية استهدفت مواقع عسكرية وأمنية، بما في ذلك قواعد جوية إسرائيلية. وقد جاءت هذه العملية في إطار رسالة استراتيجية مزدوجة: من جهة، لإعادة تثبيت معادلة الردع وتأكيد أن المساس بالعمق الإيراني لن يمر دون تكلفة باهظة، ومن جهة أخرى، لإبراز قدرة طهران على فرض توازن ميداني وسياسي في مواجهة تل أبيب، بما يعيد صياغة معادلات الصراع في المنطقة[٣٤].

ومع اتساع نطاق المواجهة بين الطرفين، تكبد كل من إيران والكيان الإسرائيلي خسائر بشرية جسيمة، فيما طالت الإصابات شريحة واسعة من صفوف المدنيين، ما انعكس بشكل مباشر على مختلف القطاعات الحيوية في كلا الجانبين، وعلى رأسها البنى التحتية والمرافق الصحية والخدمات الأساسية. وفي الكيان الإسرائيلي، تكبدت تل أبيب دماراً واسعاً شمل انهيار أجزاء من المباني والمنشآت، ما اضطر جزءاً كبيراً من السكان إلى اللجوء داخل الملاجئ، في مشهد عكس بوضوح مدى انعكاس المواجهة على الأمن والاستقرار الاجتماعي[٣٥].

٣٤ـ الجزير. (٢٠٢٥). «الأسد الصاعد» هجوم إسرائيلي على إيران بحمولة دينية. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.google.com/search?

٣٥ـ الجزير. (٢٠٢٥). «الوعد الصادق» سلسلة عمليات عسكرية شنتها إيران ضد إسرائيل. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/6/14/
الوعد-الصادق-سلسلة-عمليات-عسكرية

ومع تعاظم نطاق المواجهة، تصاعدت حدة الوترات العسكرية على نحو غير مسبوق، إثر انخراط الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر إلى جانب الكيان الإسرائيلي عبر تنفيذ ضربات على منشآت نووية إيرانية. غير أن الرد الإيراني جاء سريعاً وحاسماً، إذ استهدفت طهران قاعدة العديد في قطر، التي تعد أكبر مركز ثقل استراتيجي للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وركيزة أساسية لمنظومته الدفاعية والهجومية. وفي ختام هذا التصعيد، تمكنت الدفاعات الجوية القطرية من إحباط الهجوم الذي شنه الحرس الثوري الإيراني على قاعدة العديد، الأمر الذي حال دون وقوع خسائر فادحة. وسارعت الدوحة فوراً إلى إصدار بيان رسمي أدانت فيه هذا التصعيد العسكري، مجددة التأكيد على أن العودة إلى طاولة المفاوضات والحوار تمثل الخيار الأجدى لتجنب الانزلاق نحو فوضى إقليمية شاملة. وحذرت في الوقت ذاته من أن استمرار المواجهات بات يهدد السلم والأمن في المنطقة بصورة مباشرة، وينذر بتحويل الصراع إلى شبكة معقدة من المحاور المتداخلة ذات التداعيات الواسعة[٣٦].

وفي خضم هذه اللحظات العصيبة والمفعمة بالتصعيد والتوتر، برز الدور القطري عبر تبني خيار الوساطة الدبلوماسية كمسار بديل يرمي إلى كبح جماح المواجهة وفتح قنوات اتصال مباشرة بين الخصوم، ورغم أن قطر نفسها وجدت في قلب بؤرة الخطر بفعل امتداد الصراع إلى محيطها

٣٦ـ اليوم السابع. (٢٠٢٥). إيران تبدأ عملية «بشائر الفتح» باستهداف القواعد الأمريكية في دول الخليج. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.youm7.com/story/2025/6/23/إيران-تبدأ-عملية-بشائر-الفتح-باستهداف-القواعد-الأمريكية-في-دول/٧٠٣٢٠١٨

الاستراتيجي، فإنها اختارت أن تتموضع لا كطرف من أطراف النزاع، بل كجسر تواصل ومساحة محايدة تسعى من خلالها إلى إعادة توجيه مسار الأزمة نحو أفق الحلول السياسية والدبلوماسية.

وفي هذا السياق، «نجحت وساطة دبلوماسية قادتها قطر بطلب أمريكي مباشر في التوصل إلى اتفاق مفاجئ لوقف إطلاق النار، أنهى ١٢ يوما من التصعيد العسكري وأعاد الهدوء المؤقت إلى المنطقة. وقد جاء الاتفاق ثمرة لاتصال أجراه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فجر اليوم الثلاثاء مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد، طالبا منه التدخل لإقناع إيران بالموافقة على المقترح الأمريكي الذي كانت إسرائيل قد أبدت استعدادها لقبوله»[٣٧] إذ إن هذا الاتصال «فتح الباب لتحركات دبلوماسية مكثفة أجرتها الدوحة مع الجانب الإيراني طوال ساعات الليل، وأسفرت هذه الاتصالات عن التوصل إلى تفاهم لوقف إطلاق النار بين الجانبين، ليعلن بعد ذلك الرئيس ترامب دخول الاتفاق حيز التنفيذ»[٣٨].

يتضح من ذلك أن الدور الذي اضطلعت به قطر لم يكن نتاج ظرف عابر، بل جاء متجذراً في مرتكزات سياستها الخارجية المبنية على خفض التوتر ودعم لغة الحوار بين أطراف النزاع. فقد نجحت الدوحة في إدارة الأزمة بدور محوري، في وقت كانت فيه حدة الصراع تتفاقم يوماً بعد يوم،

٣٧- الجزيرة. (٢٠٢٥). بين واشنطن والدوحة.. كيف تم التوصل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران؟. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/news/2025/6/24/بين-واشنطن-والدوحة-كيف-تم-التوصل

٣٨- المرجع نفسه.

لتأخذ أبعاداً أشد خطورة على أمن المنطقة واستقرارها. غير أن الدوحة نجحت في الإمساك بزمام الأمور عبر مقاربة اتسمت بالحذر والاتزان، مكنتها من التواصل مع الأطراف الثلاثة دون أن تنزلق إلى موقع طرف في الصراع. هذه القدرة لم تكن مجرد نتاج ظرف آني، بل ثمرة لرؤية دبلوماسية تراكمية جعلت من الوساطة إحدى ركائز سياستها الخارجية. وتزداد أهمية هذه الوساطة إذا ما قورنت بغيرها، إذ جاءت في لحظة كانت فيها القوى الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة منخرطة بصورة مباشرة في مسار الصراع. ما جعل نجاح أي وسيط إقليمي يبدو شبه مستحيل. ومع ذلك، تمكنت قطر من أن توقف مسار التصعيد عند حدوده الحرجة. وأن تفرض نفسها كوسيط لا يمكن تجاوزه، وهو ما يؤكده الطلب الأمريكي المباشر لإشراكها في إدارة الأزمة. ومن هنا يمكن القول إن نجاح الدوحة لم يأت من فراغ، بل من مزيج جمع بين الحياد المرن والقدرة على بناء الثقة والاستثمار الذكي في أدوات القوة الناعمة، وهو ما منحها وزناً دبلوماسياً متصاعداً على المستويين الإقليمي والدولي.

المحور الثالث:

دوافع وسياقات استراتيجية الوساطة في السياسة الخارجية القطرية

الدوافع المحركة للوساطة القطرية

شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم عام ١٩٩٥، تحولاً استراتيجياً نوعياً، ارتكز على إعادة تعريف موقع الدولة في محيطها الإقليمي وعلى الساحة الدولية. فقد سعت الدوحة إلى كسر قيود الجغرافيا المحدودة والإمكانيات الديمغرافية الضيقة عبر استثمار أدوات القوة الناعمة في بناء حضور يتجاوز وزنها التقليدي. وفي هذا السياق، برزت الوساطة الدبلوماسية كأحد أهم الأعمدة التي قامت عليها السياسة الخارجية القطرية، ليس فقط باعتبارها وسيلة لتسوية النزاعات وتهدئة الأزمات، وإنما كأداة استراتيجية لتكريس صورة الدولة كفاعل محوري لا غنى عنه في بيئة إقليمية مضطربة.

وقد جاءت هذه المقاربة منطلقة من جملة دوافع محركة، في مقدمتها إدراك القيادة القطرية أن الاستقرار الإقليمي شرط لازم لحماية مصالحها الوطنية، وأن الانخراط من غير دوافع توسعية جيوسياسية في إدارة الأزمات يوفر

للدولة مظلة وقاية سياسية وأمنية ضد تداعيات الصراعات المجاورة. كما أن الوساطة مثلت مدخلاً لتعزيز النفوذ السياسي لقطر، وتثبيت مكانتها كجسر للتواصل بين قوى متباينة ومتصارعة، بما يجعلها مرجعاً دولياً موثوقاً في فض النزاعات. وإلى جانب ذلك، فإن هذا التوجه يعكس سعي الدوحة لتوظيف الوساطة كقناة لبناء شبكة تحالفات استراتيجية مع الفاعلين الإقليميين والدوليين على حد سواء بما يرسخ مكانتها كعنصر توازن واستقرار في النظامين الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق، أدركت قطر منذ بداية تبنيها سياسة الوساطة الدبلوماسي الفاعلة، أن الاعتماد على القوة الصلبة التقليدية كما فعلت العديد من دول المنطقة لم يكن مجدياً، وأن نجاح أي مسار تفاوضي يتطلب الاعتماد على القوة الناعمة لما توفره من مرونة في التعامل وقدرة على التأثير، بما يمكنها من ترسيخ موقعها كوسيط محوري ومستقل دولياً. لذلك اعتمدت استراتيجية القوة المتداخلة التي تسمح باستخدام أدوات متعددة على جميع المستويات، من المحلي إلى الإقليمي والدولي، مع التركيز على البعدين الإنساني والتنموي اللذين تجليا بوضوح في العديد من الملفات، بالإضافة إلى الحضور الإعلامي المؤثر، الذي تمثل بشكل خاص في قناة الجزيرة، التي لعبت دوراً محورياً في إبراز الوساطة القطرية، حيث تحولت إلى أداة فعالة للقوة الناعمة الإعلامية.

وقد مكن هذا التوجه الدبلوماسي الدوحة من ترسيخ مكانتها كجسر تواصل بين الشرق الأوسط والغرب، بفضل علاقاتها المتوازنة مع مختلف

الأطراف الفاعلة، رغم التباينات السياسية بينهما في العديد من القضايا التي تتصدر المشهد السياسي. وبذلك، استطاعت قطر أن تقدم نفسها كوسيط موثوق قادر على تقريب وجهات النظر المتباعدة، الأمر الذي عزز موقعها كفاعل دبلوماسي محوري تعتمد عليه القوى الإقليمية والدولية في إدارة وتسوية النزاعات، محققة بذلك أحد أبرز أهداف سياستها الخارجية[٣٩].

سياقات الوساطة القطرية

تبنت دولة قطر نهج الوساطة كخيار استراتيجي في سياستها الخارجية، انطلاقاً من إدراكها لخصوصية البيئة الإقليمية التي تنتمي إليها، والتي تتسم بالتوترات المستمرة والصراعات الممتدة، فضلاً عن الخلافات التي تبرز بين حين وآخر بين مختلف الفاعلين في محيطها العربي والخليجي، وقد تعزز هذا التوجه بشكل ملحوظ عقب الأزمة الخليجية (أزمة الحصار) عام ٢٠١٧، والتي سبقتها أزمة سحب السفراء، حيث شكلت هذه التحديات الأمنية والسياسية دافعاً جوهرياً لقطر على مواصلة تبني مقاربة الوساطة الفاعلة في السياسة الخارجية، وقد عملت الدولة على تعزيز هذا الدور وتوسيعه، من خلال استثمار أدوات القوة الناعمة والوسائل الدبلوماسية المتنوعة، لترسيخ مكانتها كلاعب محوري قادر على إدارة النزاعات الإقليمية والمشاركة بفاعلية في صياغة الحلول السياسية المستدامة.

٣٩ ـ القحطاني، مطلق. آل ثاني، مطلق. (٢٠٢١). سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات. سياسات عربية. (٥١): ٧-١٠. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/art01.aspx

تعتمد الوساطة القطرية ضمن ما يمكن وصفه بنموذج القوة المتداخلة، الذي يجمع ما بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، مع تركيز واضح على القوة الناعمة. فقد أدركت قطر من خلال تجاربها السابقة أنها تمتلك من الخصائص والمؤهلات التي تمكنها من التحرك بفاعلية ضمن مسارات الوساطة. ويأتي هذا التوجه انسجاماً مع أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في حماية أمنها القومي وتعزيز مصالحها الاستراتيجية[٤٠].

كما ساهم تراجع أدوار القوى الإقليمية والدولية التقليدية في قيادة مسارات التسوية الدبلوماسية في ترسيخ الدور القطري، إذ شهدت السنوات الأخيرة نوعاً من الانكفاء السياسي لعدد من الفاعلين الدوليين عن ملفات المنطقة، نتيجة انشغالهم بأزمات داخلية أو إعادة ترتيب أولوياتهم الجيوسياسية. وقد أوجد هذا الفراغ فرصة لإعادة رسم توازنات المشهد الدبلوماسي، وقد أدركت قطر هذه الفرصة لتوجيه سياستها الخارجية بشكل استراتيجي، بما يعزز صورتها كفاعل دبلوماسي محوري، لا سيما في الملفات المتأزمة ذات الأبعاد الجيوسياسية المعقدة[٤١].

وجاء هذا التمركز ضمن إطار مؤسسي يدعم مسار السياسة الخارجية لدولة قطر، مستنداً إلى ما نصت عليه المادة السابعة من الدستور القطري،

٤٠ ـ المرجع نفسه، ص١٠-١١.

٤١ ـ هاشم، فراس. (٢٠٢٤). الدبلوماسية القطرية ومساراتها الجغرافية تجاه بؤر التوتر المضطربة. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص٣-٥. تم الاسترجاع في تاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢٥ من: https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads/2024/03/الدبلوماسية-القطرية-١.pdf

والتي تؤكد على أن «تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام»[٤٢] وهو ما وفر للوساطة القطرية غطاءً قانونياً ودستورياً، ومكنها من التحرك ضمن هذا المسار بما يتجاوز الحدود الجغرافية لدولة قطر، لتصبح مكوناً رئيسياً في إدارة وتسوية النزاعات الإقليمية والدولية.

ومن بين السياقات التي عززت تبني قطر لنهج الوساطة، ضعف استثمار القوى الإقليمية للقوة الناعمة الإعلامية، ما أتاح للدوحة فرصة للتمسك بتطوير قوتها الإعلامية. وقد اعتبرت قطر الإعلام ذراعاً استراتيجياً في سياستها الخارجية، لا بوصفه مجرد أداة لنقل الأخبار، بل كوسيلة فعالة لتعزيز قدرتها على ممارسة الوساطة الدبلوماسية وتحقيق أهدافها السياسية، بما منح وساطتها بعداً سياسياً وجماهيرياً متزامناً مع حضورها الدبلوماسي.

٤٢ ـ الدستور الدائم لدولة قطر. تم الاسترجاع في تاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢٥ من:
https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2024/11/permanent_constitution_state_qatar.pdf

الخاتمة

تعتمد الدول في سياستها الخارجية أنماطاً متعددة من أدوات القوة، بين الصلبة والناعمة، وفقاً لما تعتبره الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها وتحقيق مصالحها العليا. وفي هذا السياق، انتهجت قطر خيار توظيف أدوات القوة الناعمة باعتبارها المسار الأمثل لترسيخ حضورها السياسي وتعظيم مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية، بما يضمن حماية مصالحها الاستراتيجية وتوسيع نطاق تأثيرها الخارجي. وقد أسست الدوحة، انطلاقاً من هذا التوجه، سياسة خارجية ذات طابع استراتيجي، جعلت من الوساطة ركيزة محورية في إدارة الأزمات وتسوية النزاعات، وهو ما منحها القدرة على الانخراط الفاعل في قضايا بالغة التعقيد على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد تجسد نهج الوساطة القطري بوضوح في التعامل مع أزمات ذات طابع داخلي صرف، كما في الحالة اليمنية وأزمة دارفور، حيث عملت الدوحة على جمع الفرقاء من داخل الدولة الواحدة وتيسير مسارات التفاهم بينهم، ولم يقتصر نشاطها عند هذا الحد، بل امتد ليشمل أزمات تتداخل فيها الأبعاد الداخلية والخارجية، كما في الحالة اللبنانية، إذ تولت قطر معالجة الأزمة السياسية الداخلية بين القوى اللبنانية، بالتوازي مع دورها في التعامل مع النزاع الخارجي المتمثل في الصراع اللبناني-

الإسرائيلي، حيث وظفت قطر خبرتها الدبلوماسية والسياسية لإدارة هذا الملف الإقليمي المعقد، مؤكدة قدرتها على تفعيل أدوات الوساطة للتعامل مع النزاعات متعددة الأبعاد، وأبرز تجليات ذلك كان تبني ملف تبادل الأسرى خلال أحداث «طوفان الأقصى»، ما عزز من حضورها كوسيط فاعل وقادر على إدارة ملفات سياسية ذات التأثير البالغ.

استثمرت قطر هذا الدور لتتجاوز حدود الأزمات الإقليمية، منخرطة أيضاً في أزمات دولية ذات امتدادات وتداعيات مباشرة وغير مباشرة على المنطقة العربية، مثل الأزمة الأمريكية الأفغانية، والأزمة الروسية الأوكرانية، نظراً لتأثير هذه الملفات على الأمن والاستقرار الإقليمي. وقد تبنت الدوحة في هذه القضايا أدواراً متعددة، شملت استضافة المفاوضات، وتسهيل قنوات الاتصال، وطرح المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى تخفيف التوترات. وحتى في فترات التصعيد الحاد أو الجمود السياسي، تعاملت قطر بعكس المسار التقليدي، مستكشفة مسارات بديلة وأدوات مبتكرة لإعادة تحريك عجلة الحلول، وفقاً لديناميكية دبلوماسية متجددة وكفاءة سياسية متجذرة.

استناداً إلى ديناميكيتها الدبلوماسية والسياسية، تميزت قطر بتبني دور الوسيط حتى في الأزمات التي لم تحظ بتغطية إعلامية واسعة، أو التي لم تكن ذات تأثير واضح على الساحة الإقليمية أو الدولية، مثل أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث تعاملت معها بجدية وحزم مماثلة لتلك التي تبنتها في ملفاتها الكبرى، وقد نجحت في جمع أطراف النزاع حول طاولة

حوار واحدة في الدوحة، سعياً إلى إيجاد حلول عملية تتجاوز حسابات المصالح السياسية وحجم التأثير المباشر.

كما أظهرت قطر براعة سياسية عالية وبرغماتية مميزة عندما تمكنت من التبوّؤ بموقع الوسيط بين القوة الإقليمية المتمثلة في إيران والقوة الدولية الممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، عقب توجيه إيران ضربة إلى قاعدة العديد الأمريكية في قطر. فلم تنخرط الدوحة كطرف في الصراع، بل استثمرت نفوذها الدبلوماسي واستراتيجيتها لإدارة الأزمة، فتحولت إلى جسر للتواصل بين الأطراف، مؤكدة مكانتها كفاعل دبلوماسي قادر على تحويل الأزمات إلى مسارات تفاوضية فعالة.

قائمة المراجع:

١ ـ إبراهيم، حسام. (٢٠٢٣). الحرب الروسية- الأوكرانية عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية. أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ط١، ص١١. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://futureuae.com/media/RussiaBook1_2cde238f-e901-49f5-a101-6c6e97e95637.pdf

٢ ـ البوعينين، راشد. سولانج، راجا. مرشد، عامر. دور الوساطة الدولية القطرية في إنهاء النزاع الأفغاني الأمريكي. اليمن: مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية. (٤٤): ٣٤٢-٣٤٣. تم الاسترجاع في تاريخ ٢١ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://hesj.org/ojs/index.php/hesj/article/view/1292

٣ ـ الجزيرة. (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦). قطر تعمر ٥٠٪ من جنوب لبنان وتستعد للمرحلة الثانية. تم الاسترجاع في تاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/news
٢٠٠٦/ ١٢/ ٢٧/ قطر-تعمر-٥٠-من-جنوب-لبنان-وتستعد-للمرحلة

٤ ـ الجزيرة. (٢٥ مايو ٢٠١٨). انتخاب سليمان رئيساً للبنان وسط حضور عربي ودولي كبير. تم الاسترجاع في تاريخ ٦ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/news
٢٠٠٨/ ٥/ ٢٥/ انتخاب-سليمان-رئيسا-للبنان-وسط-حضور

٥ ـ الجزيرة. (٢٠٢٢). قطر تدعو للحوار لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/politics
/ ٢٠٢٢/ ٢/ ٢٨/ قطر-تبدي-قلقها-من-التصعيد-العسكري-في

٦ ـ الجزيرة. (٢٠٢٥). أزمة الكونغو الديمقراطية.. حروب أهلية متجددة وصراعات عابرة للحدود. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia
/ ٢٠٢٥/ ٢/ ٢/ أزمة-الكونغو-الديمقراطية-حروب-أهلية

٧ ـ الجزير. (٢٠٢٥). «الأسد الصاعد» هجوم إسرائيلي على إيران بحمولة دينية. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.google.com/search?

٨ ـ الجزيرة. (٣١ يوليو ٢٠٢٥). أمير قطر يتفقد جنوب لبنان. تم الاسترجاع في تاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/news
٢٠١٠/ ٧/ ٣١/ أمير-قطر-يتفقد-جنوب-لبنان

٩ ـ الجزيرة. (٢٠٢٥). بين واشنطن والدوحة.. كيف تم التوصل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران؟. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/news
/ ٢٠٢٥/ ٦/ ٢٤/ بين-واشنطن-والدوحة-كيف-تم-التوصل

١٠ ـ الجزيرة. (٢٠٢٥). «الوعد الصادق» سلسلة عمليات عسكرية شنتها إيران ضد إسرائيل. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia
٢٠٢٥/ ٦/ ١٤/ الوعد-الصادق-سلسلة-عمليات-عسكرية

١١ ـ الدستور الدائم لدولة قطر. تم الاسترجاع في تاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢٥ من:
https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2024/11/permanent_constitution_state_qatar.pdf

١٢ ـ القحطاني، مطلق. آل ثاني، مطلق. (٢٠٢١). سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات. سياسات عربية. (٥١): ٧-١٠. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/art01.aspx

١٣ ـ اليوم السابع. (٢٠٢٥). إيران تبدأ عملية «بشائر الفتح» باستهداف القواعد الأمريكية في دول الخليج. تم الاسترجاع في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٥ من:
https://www.youm7.com/story
٢٠٢٥/ ٦/ ٢٣/ إيران-تبدأ-عملية-بشائر-الفتح-باستهداف-القواعد-الأمريكية-في-دول/ ٧٠٣٢٠١٨

١٤ ـ برق. الوساطة القطرية المنطلقات والإنجازات. تم الاسترجاع في تاريخ ٣ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://barq-rs.com/wp-content/uploads
٢٠١٥/ ١٢/ الوساطة-القطرية-المنطلقات-والإنجازات-١-١-١.pdf

١٥ ـ سعد الدين. أسامة. (٢٠١٦). سلام دارفور.. ٨ سنوات من المساعي القطرية لإنهاء الحرب. تم الاسترجاع في تاريخ ١٣ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.alaraby.co.uk
٪٢٢سلام-دارفور٪٢٢-٨-سنوات-من-المساعي-القطرية-لإنهاء-الحرب

١٦ ـ عبدالواحد، اثير. (٢٠١٠). دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية. بغداد: مجلة دراسات دولية. (٤٣): ١٢٥ – ١٢٦. تم الاسترجاع في تاريخ ١٦ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/181/151

١٧ ـ عزم، أحمد. (٢٠٢٤). قطر وتداعيات حرب ما بعد ٧ تشرين الأول/ أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترجاع في تاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655085

١٨ ـ مؤمن، محمود. (٢٠٢٤). الوساطة الإقليمية بين المقاومة وإسرائيل: الدور والفاعلية والدلالات (مصر وقطر). القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث. تم الاسترجاع في تاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://hadaracenter.com
الوساطة-الإقليمية-بين-المقاومة-وإسرا

١٩ ـ هاشم، فراس. (٢٠٢٤). الدبلوماسية القطرية ومساراتها الجغرافية تجاه بؤر التوتر المضطربة. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص٣-٥. تم الاسترجاع في تاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢٥ من:
https://www.hcrsiraq.net/wp-content/uploads
٢٠٢٤/ ٠٣/ الدبلوماسية-القطرية-١.pdf

٢٠ ـ هيومن رايتس ووتش. (مايو ٢٠٠٤). دارفور المدمرة تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميلشيا في غرب السودان. تم الاسترجاع في تاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٥ من:
https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2004/sudan0504/index.htm

٢١ ـ وزارة الخارجية القطرية. (٢٠٢٥). قطر تعلن عن نجاح وساطتها في لم شمل دفعة جديدة من الأطفال الأوكرانيين والروس مع عائلاتهم. تم الاسترجاع في تاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٥ من:

https://mofa.gov.qa

جميع-أخبار-الوزارة/ التفاصيل/ ١٤٤٧/ ٠١/ ٢٢/ قطر-تعلن-عن-نجاح-وساطتها-في-لم-شمل-دفعة-جديدة-من-الأطفال-الأوكرانيين-والروس-مع-عائلاتهم

the negotiating table. This orientation has not been a mere tactical choice but rather a core foundation of its mediation efforts, ensuring the comprehensiveness of the negotiation process and enhancing the prospects of more sustainable settlements. By relying on soft power tools rooted in dialogue, neutrality, and openness—and through a methodology that goes beyond the immediate calculation of political gains or narrow self-interest - Doha has prioritized the consolidation of security and stability in the region within a framework guided by strategic imperatives and diplomatic contexts that account for the specificity and complexity of each crisis. Through this approach, Qatar has been able to establish itself as a credible mediator with growing political and diplomatic weight, capable of broadening its influence and consolidating an advanced position in the international arena, reflecting its capacity to combine regional effectiveness with global presence.

Keywords: Qatari Mediation, Qatari Diplomatic Strategy, Interwoven Power.

Abstract:

This report aims to highlight the role assumed by the State of Qatar as a pivotal diplomatic actor in the field of mediation and conflict resolution, drawing on a foreign policy strategy based on the use of soft power tools to enhance its regional standing and consolidate its international presence. Doha launched this approach from within its Arab environment, as the sphere most influential to its interests and closest to its vital concerns. Accordingly, it sought to cement its position by engaging in the management of major Arab crises such as the Yemeni crisis, the Lebanese crisis, and the Darfur conflict, in addition to playing an advanced role in the Palestinian cause, which has represented one of the most prominent arenas of its political presence and popular legitimacy. As its experience in managing these regional files became more entrenched, Qatar expanded the scope of its mediation to more complex international issues, including the U.S.-Afghan crisis, the Russia–Ukraine war, and the Democratic Republic of Congo crisis, thereby underscoring its ability to adapt to changing regional and international balances.

Qatar's diplomatic role has been built on soft power instruments, which have constituted a fundamental pillar of its foreign policy. Its approach has consistently adhered to principles of positive neutrality and the inclusion of all conflicting parties at

قواعد النشر في
سلسلة (التقرير الاستراتيجي)

١ ـ أن يكون موضوع التقرير معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام، أو يعالج قضايا دولية واقليمية من زاوية ارتباطها بمنطقة الخليج.

٢ ـ أن يغلب على التقرير التحليل والتفسير مع تقليص مساحة الوصف أو التأريخ.

٣ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (**٣٧٥٠** كلمة).

٤ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

Qatari Mediation in Regional and International Conflicts:
A Study of Qatar's Foreign Policy Strategy Between Soft Power Tools and Influential Diplomacy

Alaa Abdullah Rouh Al Deen
Political Science Researcher
Department of Future and Strategic Studies

Strategic Report
No. (47)

Kuwait - 2025

ISBN: 978-9921-749-94-6